

# مصر تدعم الإصلاح بطرح عشر شركات للجيش في البورصة

## صندوق النقد الدولي أوصى بوضع إطار واضح لمعالجة معوقات التنمية



التزام بالإصلاحات من بوابة شركات الجيش

في سوق المال، لأن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي.إكس30" حقق تراجعاً تجاوز 22 في المئة منذ بداية العام وحتى نهاية جلسة الخميس 10 ديسمبر.

وأوضح محمد رضا عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية، أن شركات القوات المسلحة قامت بدور استراتيجي في الاقتصاد خلال مرحلة مهمة، عزز من سد الفجوة بقطاعات أساسية في البلاد، على رأسها الأغذية، فيما تحقق عمليات الطرح توازناً كبيراً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وأشار رضا لـ "العرب" إلى أن الشق الأول يتمثل في مشاركة الشعب في رأسمال هذه الشركات الربحية، أما الشق الثاني فيتعلق بتنوع هيكل ملكية تلك الشركات، وخروجها من نطاق منافسة القطاع الخاص، لأنها ستتنفصل عن الجانب السيادي.

وأضاف لـ "العرب"، أنه إن الأوان لتسليم الدولة المصرية راية الإنتاج بشفافية للقطاع الخاص لإدارة دفتي الاقتصاد في البلاد.

ويعد اختيار شركتي "صافي" و"الوطنية" نموذجاً مدروساً، حيث تتمتع الشركتان بقدرة كبيرة في سرعة دوران رأس المال، بالتالي زيادة معدلات الربحية، فالأولى تعمل في مجال مياه الشرب المعبأة، وهذا النشاط يتميز بعمليات تسويقية كبيرة.

أما الثانية فتعمل في مجال توزيع المنتجات البترولية، وتمتلك محطات تموين سيارات البنزين والغاز على نطاق واسع، وهو من الأنشطة سريعة السهولة، ما يجعلها في مرمى المستثمرين من الأفراد والمؤسسات في مجال الأوراق المالية.

وتسهم عمليات الطرح الجديدة في إتاحة وتنوع الأسهم أمام المتعاملين

الدولية والفاوض الأولى للموازنة ونظام سعر الصرف المرن.

وأوضح الصندوق، أن الهدف الأشمل لهذه الإصلاحات ضمان تزايد تحول الاقتصاد نحو السوق، بحيث يزداد تحول دور الدولة من قيادة النمو إلى تيسيره.

وتحتاج القاهرة سنوياً نحو 700 ألف فرصة عمل جديدة على الأقل كي تستوعب أعداد السكان المتزايدة، التي يشكل الشباب نسبة كبيرة منها، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال القطاع الخاص.

قال عادل عبدالفتاح خبير أسواق المال، إن طرح بعض الشركات التابعة للقوات المسلحة المصرية في البورصة تمثل مرحلة ثانية من الإصلاح الاقتصادي، فالقطاع الخاص خلال الفترة الماضية لم يستطع تنشيط الاقتصاد وتوسيع استثماراته بسبب حالة عدم اليقين، التي مرت بها مصر خلال الأعوام العشرة الماضية.

يقوده القطاع الخاص لاستيعاب الزيادة الكبيرة المتوقعة في القوة العاملة على مدار الأعوام المقبلة.

ولم تخل توصيات الصندوق من وضع إطار لمعالجة المعوقات الأساسية أمام تنمية القطاع الخاص، بما فيها اتخاذ إجراءات لزيادة درجة الشفافية في تخصيص الأراضي الصناعية، وتعزيز المنافسة والمشتريات الحكومية، وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، ومعالجة الفساد.

ويعد تلك الخطوة عزم الصندوق سبباً في نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وقال إن السلطات بادأها القوي حققت جميع أهداف ومؤشرات برنامج الإصلاح المحددة بحلول سبتمبر 2020.

واستدل الصندوق على قوة هذه المؤشرات عبر تجاوز صافي الاحتياطيات

تشهد القاهرة تحولاً مهماً من خلال طرح أسهم عدد من الشركات المملوكة لجهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية في البورصة أمام المستثمرين، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارتها لأول مرة.

وتأتي هذه المبادرة بعد نحو عام من حديث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عن طرح شركات القوات المسلحة في البورصة قائلاً "نحن مستعدون لدخول القطاع الخاص شريكاً معنا في الشركات التي تم تأسيسها بالفعل وهي شركات ناجحة".

وأكد في ذلك الوقت أن الجيش لا يستهدف الاستحواذ الاقتصادي من مشروعات جهاز الخدمة الوطنية، لكن يريد إيجاد فرص عمل سريعة، وحل بعض المشكلات الاقتصادية، وتحقيق التوازن في الأسواق.

وجرت تفسيرات عديدة لهذه التصريحات، حيث اعتبرها البعض استجابة لضغوط أثرت على صورة الجيش الرمزية، وأخلت بدورها المركزي، ورأى فيها آخرون خطوة تنسجم مع برنامج إصلاح الكثير من أوجه الخلل في الاقتصاد المصري، حيث تظل الشركات التابعة للجيش بعيدة عن الرقابة التقليدية.

وعندما لم يتم تنفيذها، تصور بعض المتابعين أنها خطوة لتهدئة خواطر المستثمرين الذين لاحظوا التفرقة في التعامل بين شركات الجيش وغيرها، وأنها تحظى بمساحة تفضيلية منحتها مجموعة كبيرة من المزايا، أبعدها عن المنافسة.

وقبل تأسيس الصندوق السيادي، كانت هناك صعوبات عملية في طرح الشركات التابعة للقوات المسلحة في سوق المال، من أجل إتاحة فرص الاستثمار فيها أمام الجميع، لأن هذا السوق يحتاج إلى عمليات مراجعة دورية للشركات، عبر الإفصاح عن نشاطها وطبيعة عملها.

وسهل صندوق مصر السيادي المهمة، فملكية الشركات ستؤول له ثم يقوم ببيعها وطرحها في البورصة، وهي خطوة كانت لا تتناسب من قبل مع حساسية المالك الأصلي لهذه الشركات.

وأكد صندوق النقد الدولي للحكومة المصرية، ضرورة وضع نموذج لنمو الاقتصاد أكثر احتواءً لجميع الفئات،

**محمد حماد**  
صحافي مصري

القاهرة - يستعد صندوق مصر السيادي لطرح أسهم أول شركتين مملوكتين لجهاز الخدمة الوطنية في البورصة المصرية خلال الأيام المقبلة، وفق خطة تستهدف طرح أسهم عشر شركات في سوق المال.

وعبر عمليات الطرح يتمكن القطاع الخاص والأفراد من المساهمة في رأسمال هذه الشركات وتمتلك حصص حاكمية في رأسمالها، بحسب ملكيته في أسهم رأسمال هذه الشركات.

**عادل عبدالفتاح**  
المبادرة خطوة مهمة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص

**محمد رضا**  
دور استراتيجي لشركات الجيش لدعم الاستقرار، وللملح فوائدها

وتعد تلك الخطوة الأولى من نوعها على الساحة الاقتصادية في مصر، والتي تتوافق مع تلميحات مستمرة من جانب صندوق النقد الدولي، أكد عليها في مراجعاته الدورية، منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمصر في نوفمبر 2016.

وحصلت مصر على قرض قيمته 12 مليار دولار لمساندة برنامجها الإصلاحي، وفق ست مراجعات دورية، كان آخرها عام 2019.

وقالت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، إن برنامج الطرح سيبدأ بشركتي الوطنية لتعبئة المياه الطبيعية (صافي) والوطنية للبترول.

# فورة توظيف تعزز زخم صندوق الاستثمارات السعودي

وتأتي فورة التوظيف في الوقت الذي تتعرض فيه بقية المؤسسات المالية لضغوط خفض النفقات في منطقة الخليج، بينما يواصل صندوق الاستثمارات العامة النمو ليصبح مستثمراً عالمياً نشطاً.

وقالت مصادر مطلعة لرويترز إن نحو 84 في المئة من العاملين في الصندوق من السعوديين وإن 26 في المئة من إجمالي العاملين من السيدات، ومنهم الشهيانة العزان المستشار القانونية العام والأمينة العامة لمجلس الإدارة.

**1000**  
إجمالي عدد موظفي الصندوق خلال ديسمبر التزاماً بتنوع قوة العمل

الرياض - حقق صندوق الاستثمارات العامة السعودي فورة في التوظيف حيث تجاوز إجمالي عدد الموظفين نحو ألف في ديسمبر وهو يهدف من خلال ذلك إلى تنوع قوة العمل رغم تحديات كورونا.

وذكر صندوق الاستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادي السعودي، الخميس أن إجمالي عدد موظفيه تجاوز 1000 موظف في ديسمبر، مما يمثل إضافة بنحو 300 موظف منذ بداية العام على الرغم من جائحة كوفيد - 19.

وقال الصندوق، الذي بلغ عدد العاملين فيه نحو 40 في 2016، لرويترز في رسالة عبر البريد الإلكتروني إن 80 موظفاً جديداً جرى اختيارهم من دفعة هذا العام لبرنامج تطوير الخريجين.

وذكر الصندوق أن التعيينات الجديدة شملت فادي السعيد الرئيس السابق لشركة لازارد لإدارة الأصول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي انضم لصندوق الاستثمارات العامة في سبتمبر مديراً أول بقسم إدارة صناديق الأسهم المحلية التابعة للصندوق.

وفي وقت سابق من العام الجاري، عين الصندوق مازيار العموي، وهو رئيس سابق للتداول في شركة كويلتر إنفيستورز للاستشارات وإدارة الثروات، لبناء قدرات صندوق الاستثمارات العامة في مجال التداول.

التقنيات المالية العالمية، ويتضمن أول إطار عمل تنظيمي رقمي من نوعه في المنطقة.

وعلى صعيد الرعاية الصحية، تحتضن إمارة أبوظبي نخبة من أفضل مرافق الرعاية الصحية في العالم مثل مراكز كليفلاند ومايو.

**طارق بن هندي**  
هذا العام شهد تقدماً كبيراً في بناء منظومة الابتكار في الإمارة

ويواصل مكتب أبوظبي للاستثمار التعاون مع مختلف الهيئات الحكومية المعنية في الإمارة لتسهيل عقد الشركات وتوفير المزيد من الفرص الممتدة للمستثمرين.

وفي هذا السياق، قال طارق بن هندي، مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار، الهيئة الحكومية المعنية بدعم استثمارات القطاع الخاص في إمارة أبوظبي "شهد عام 2020 تقدماً كبيراً في بناء منظومة الابتكار في الإمارة، بالتزامن مع تقديم الدعم للعديد من الشركات الطموحة التي تتطلع إلى تعزيز نموها في إمارة أبوظبي، والمنطقة بشكل عام".

وبالنظر إلى عام 2021، فإن مكتب أبوظبي للاستثمار حريص على تعزيز التزامه بدعم المستثمرين، وتكرار التجربة الناجحة لبرنامج التقنيات الزراعية من خلال التوجه نحو قطاعات أخرى مؤهلة للنمو وقائمة على أحدث التطورات التقنية.

# أبوظبي للاستثمار يوسع نطاق محفزات التكنولوجيا الزراعية

ويقدم برنامج الابتكار الجديد حوافز أكبر لتعزيز الفرص الاستثمارية المتاحة في الإمارة، في خطوة تعكس عمق التزام إمارة أبوظبي بالاستثمار في المجالات سريعة النمو، ودعم الشركات والأفكار التي تترك تأثيرات إيجابية ملموسة.

وكان مكتب أبوظبي للاستثمار قد تعاون خلال العام 2020 مع سبع شركات مبتكرة في القطاع الزراعي، تحت مظلة برنامج التقنيات الزراعية بهدف تأسيس مرافق للأبحاث والتطوير والعمليات التشغيلية وتنفيذ برامج زراعية متطورة في إمارة أبوظبي.

وساهمت هذه الشركات في إحداث نقلة نوعية في المنظومة الزراعية للإمارة. وفي خطوة هي امتداد للنجاح الكبير الذي حققه برنامج التقنيات الزراعية، أطلق مكتب أبوظبي للاستثمار برنامج الابتكار الجديد الهادف إلى دعم القطاعات ذات مؤهلات النمو الكبيرة بالنسبة إلى المستثمرين المحليين والعالميين في أبوظبي. وتعتبر هذه الخطوة جزءاً من برنامج المسرعات التنموية "غدا 21" الذي أطلقته حكومة أبوظبي، حيث أصبح البرنامج الجديد متاحاً للشركات التي تركز على الابتكار في مجالات الخدمات المالية وتقنيات المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية والمواد الدوائية الحيوية والسياحة.

ويعمل مكتب أبوظبي للاستثمار على توسيع برنامج حوافز التقنيات الزراعية لينضم دعم الشركات المبتكرة في قطاعات أخرى تتمتع بمقومات نمو عالية.

يستهدف مكتب أبوظبي للاستثمار توسيع نطاق المحفزات لقطاع التكنولوجيا الزراعية، في خطوة لتسريع النمو في قطاعات تتمتع بمقومات كبيرة مثل الخدمات المالية وتقنيات المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية.

ويهدف برنامج الابتكار إلى تسريع النمو في قطاعات تتمتع بمقومات كبيرة مثل الخدمات المالية وتقنيات المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية والمواد الدوائية الحيوية والسياحة.

ويعمل مكتب أبوظبي للاستثمار على توسيع برنامج حوافز التقنيات الزراعية لينضم دعم الشركات المبتكرة في قطاعات أخرى تتمتع بمقومات نمو عالية.

أبوظبي - قال مكتب أبوظبي للاستثمار الخميس إنه وسع برنامجه الخاص بتحفيز التكنولوجيا الزراعية ليشمل شركات في قطاعات أخرى عالية النمو، وزاد التمويل المتاح إلى ملياري درهم (545 مليون دولار).

وأوضح أن البرنامج متاح الآن لشركات تركز على الابتكار في قطاعات الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الصحة والمستحضرات الدوائية الحيوية والسياحة.

وكان مكتب أبوظبي للاستثمار قد دخل في شراكات مع سبع شركات زراعية هذا العام بموجب البرنامج.



مستثمرون يقتنصون الفرص في قطاعات واعدة